

خاتمة المستدرک

[226] عنه، وروی المراسیل ويعتمد المجاهیل (1). رابعها: ما فی الفهرست: سهل بن زیاد الادمي الرازي یکنی أبا سعید. ضعیف، له کتاب اخبرنا به ابن أبي جید، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن یحیی، عن محمد بن أحمد بن یحیی، عنه. ورواه محمد بن الحسن بن الولید، عن سعد والحمیری، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه (2)، هذا غاية ما يمكن ان يذكر من اسباب قدحه. واما ما فی الرسالة (3) وغيرها من نقل كلمات الفقهاء كالمحقق والعلامة ومن تابعهما فی الفروع وحکمهم بضعفه ورد الخبر بسببه، فتطویل لا طائل فیہ بعد العلم بكون مسندهم فی التضعیف هذه الوجوه كلها أو بعضها فان تمت وسلمت عن المعارض فلا حاجة فی موافقتهم وان ضعفت وسقطت عن درجة الاعتبار فالمعارضة، فلا ضرر فی مخالفتهم (4) وليس مدحه أو قدحه من الاحکام الشرعیة التي ینتفع فیها بالشهرة جبرا أو كسرا. إذا عرفت ذلك فنقول: اما الجواب عن الاول: اما ما یتعلق بفعل احمد وقوله فیأتي الجواب عنه فی الجواب عن كلام الغضائري، واما قول النجاشي فلا ینافی الوثاقة ولا یعارض توثیق رجال الشیخ فان المراد من الضعف فی الحدیث الروایة عن الضعفاء والمجاهیل والاعتماد علی المراسیل وهي غیر قاذحة فی العدالة كما فعل العلامة وجمهور الفقهاء فی محمد بن خالد الذي وثقه الشیخ.

(1) نقد الرجال: 165 / 7. (2) فهرست الشیخ:

80 / 329. (3) الرسائل الرجالية لحجة الاسلام الشفطي: رسالة سهل بن زیاد: 106. (4) فی الاصل: مخالفیهم - بالياء - وما اثبتناه هو المناسب للمقام بقرینة قوله السابق: فلا حاجة فی موافقتهم، فلاحظ (*).